20120414-00124-2 14/04/2012

الأخبار
al-akhbar

والدة المفقود ماهر قصير للقضاء: مقبرة جماعية في كلية العلوم

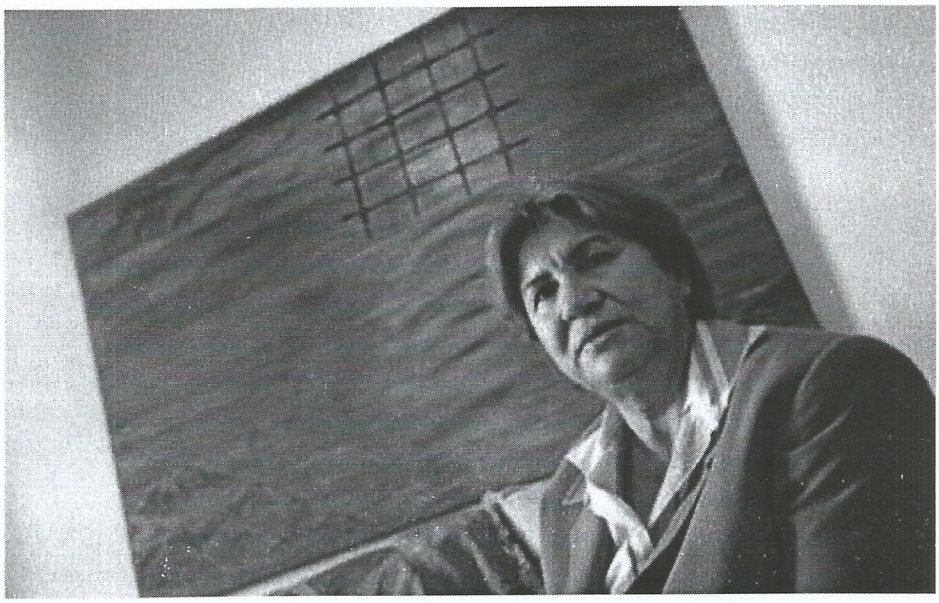

رسمت مريم السعيدي سيناريو افتراضياً ليوم اختفاء ابنها (حسن بحسون)

بعد عقود من البحث، وجد أهالي المفقودين والمُخفَين قسراً أن الحلّ قد يكون باللجوء إلى القضاء. الخطوة الأولى قامت بها «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» و«سوليد»، عندما تقدمتا، في نيسان ٢٠٠٩، بدعويين طلبتا فيهما بتحديد موقع مقبرتين جماعيتين. اليوم والدة المفقود ماهر قصير تطالب القضاء بتحديد موقع مقبرة ثالثة

آمال خليل

هام أهالي المخطوفين والمفقودين قسراً، خلال سنوات الحرب الأهلية، سنوات طويلة بحثاً عن أثر لأبنائهم، بعدما غسل المسؤولون عن الحرب الأهلية أيديهم مما جنته. سنوات طويلة وضعت الأهالي في مواقف قاسية ومحرجة، حتى اقتربت والدة المفقود ماهر قصير أخيراً من الحقيقة، بعد رحلة «استقصاء» طالت ثلاثين عاماً. فقد كلّفت مريم السعيدي، قبل نحو شهر، المحامي نزار صاغية رفع شكوى أمام القضاء لمطالبة المراجع المختصة بالكشف على مقبرة جماعية تشير معلوماتها الخاصة، إلى أنها موجودة في حديقة كلية العلوم في الحدث، وتضم رفات ابنها ماهر قصير.

والأخير واحد من لائحة المفقودين اللبنانيين الذين أوصى تقرير «هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين الرسمية»، بمراجعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمطالبة السلطات الإسرائيلية بالإفراج عنهم، وذلك استناداً إلى شهادة والدته أمام الأجهزة الأمنية، التي كلفت الاستقصاء الميداني عن مصيره ورفاقه؛ إذ أفادت بأنه فقد فجر الثلاثاء في ١٧ حزيران من عام ١٩٨٢ خلال مواجهة مع الجيش الإسرائيلي والميليشيات المتعاملة معه في كلية العلوم.

صاحب الاستمارة رقم (٣٨٣) في التقرير، كان حينها عنصراً في مجموعة حزبية كانت تتصدّى لاجتياح بيروت. لكنه أيضاً

20120414-0012b_ar

كان الابن البكر لمريم، وقرّر بمفرده ومن دون علمها بأن يقود أعوامه الخمسة عشر عاماً إلى المعركة. إلا أنه أيضاً «جرجر» معه حياة أمه وأختيه وشقيقيه نحو المعاناة المستمرة.

ولأن «ابنها التلميذ كان وجوده خطأً هناك في الأساس»، وبعدما نفض المسؤولون عن الأمر أيديهم منه ومن أمثاله، قررت مريم أن تسير على درب الجلجلة لتصل إلى من علّق ابنها على صليب المجهول. في البداية كانت واحدة من خمس نساء جمعتهن مصيبة الخطف، وجلن على مسؤولي الأحزاب المتصارعة، قبل أن يؤطرن تحركهن لاحقاً ضمن «لجنة أهالي المفقودين». وبعدما تبين للسعيدي أن «الدولة لم تفعل شيئاً، وهيئات المجتمع المدني لم تغير شيئاً»، أطلقت جهاز استقصائها الخاص، متنقلة من حيّ إلى آخر، متعقبة كل معلومة مرتبطة بذلك اليوم، بدءاً من الحزب الذي قاتل معه ماهر، وصولاً إلى الحزب الذي شارك في إخفائه أو ربما... تصفيته. رحلة البحث قادتها إلى رسم سيناريو افتراضي ليوم الاختفاء. أحد الضباط المسؤولين في الحزب الذي كان ينتمي إليه ماهر، أفادها بأن مجموعة من الفتيان من بينهم ابنها، أُعطوا الأمر للتحرك نحو كلية العلوم للتصدي للاجتياح الإسرائيلي. ورغم أن مسؤولي المجموعة عادوا بسلام، اختفى أثر ماهر ورفاقه.

تنتهي قصة ماهر لدى حزبه عند هذا الحد، فتنتقل السعيدي نحو الضفة الأخرى. كسواها، استفادت من «توبة» النائب السابق لرئيس جهاز الأمن في «القوات اللبنانية»، أسعد الشفتري الذي وعدها بتزويدها بالإشارات المتعلقة بمحور كلية العلوم. وعبر الشفتري، وبعض رفاقه السابقين، بدأت تكتمل الصورة لديها. أحد مسؤولي الحزب الذي قاتل إلى جانب الجيش الإسرائيلي في كلية العلوم، أبلغها بأن المجموعة، التي يرجح انتماء ابنها ماهر إليها، قبض عليها وجرت تصفية عناصرها فوراً ودفن الجميع في مقبرة جماعية في حديقة الكلية.

جمعت مريم إفادات المقاتلين السابقين في ملف، وقدّمته إلى المحامي نزار صاغية ليرفعه إلى المراجع القضائية المختصة.

هذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها أهالي المفقودين إلى القضاء؛ ففي ٤ نيسان ٢٠٠٩، تقدّمت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«جمعية دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين» (سوليد)، بدعويين أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، طلبتا فيهما تحديد موقع مقبرتين جماعيتين في مدافن مار متر وفي مدافن الشهداء في حرج بيروت، تمهيداً لاتخاذ تدابير حمائية حفظاً لحق ذوي المفقودين بالمعرفة. وقد استندت الدعويان إلى التقرير الصادر عن اللجنة الرسمية للاستقصاء عن مصير المفقودين في سنة ٢٠٠٠ الذي أشار إلى هاتين المقبرتين، (بالإضافة إلى مدافن الإنكليز في التحويطة). كذلك تقدّمت الجمعيتان، في ٢٤ كانون الأول من العام نفسه، بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة للاستحصال على نسخة كاملة عن ملف التحقيقات التي أجرتها اللجنة المذكورة في تلك الحقبة.

المرة الوحيدة التي اتخذت فيها الدولة اللبنانية خطوة، في قضية المقابر الجماعية، هي عندما قررت فتح مقبرة جماعية في اليرزة عام ٢٠٠٦، وجرى تسييس الموضوع لأنها جاءت من خارج سياق القضية.

رحلة الثلاثين عاماً في لبنان، المتسامح والعافي عما مضى، «قنّنت» آمال مريم السعيدي وخفضت من سقف توقعاتها في العثور على ماهر، رجلاً بقامة فارعة. اليوم هي تستجدي الوصول إلى رفات تنقذها من صراعها مع المجهول. لكن السيدة التي اختبرت زيف الوعود الرسمية، وكذب المسؤولين، تخشى أن لا تصل شكواها القضائية إلى خواتيمها العادلة. لذلك تعوّل على إقرار «مشروع قانون المفقودين والمُخفَين قسراً» الذي، برأيها، لا يلغي قوانين العفو ولا يعدم من شاركوا في الحرب، بل يمنح شيئاً من العدالة عبر إحصاء المُخفَين والكشف على المقابر الجماعية

2.12 0414-0012c – 2

التي يشار إلى أمكنتها بوضوح، وإنشاء هيئة وطنية لمتابعة القضية.

تنزلق بسمة الأمل إلى شفاه السعيدي، لكن معاناة الثلاثين عاماً المستمرة تقف لها بالمرصاد، ملوّحة بثلاثين عاماً أخرى قد تمرّ قبل أن يوافق القضاء على طلبها بكشف مقبرة حديقة كلية العلوم.

العدالة المؤجلة

مجدداً، تأجل بتّ الدعوى التي رفعتها السيدة نجاة حشيشو، قبل ٢١ عاماً، بهدف الكشف عن مصير زوجها محيي الدين حشيشو، إلى ما بعد عطلة عيد الفصح. الشكوى التي تحمل الرقم ٤٥٢، وقدمت في ٢٣ آذار ١٩٩١، تجاوز عدد جلساتها المئة. وتعاقب على دراسة ملفاتها سبعة قضاة، فضلاً عن مساعديهم. وتؤكد حشيشو أنها في كل مرة تذهب فيها إلى قصر العدل، تنتظر بين أربع إلى خمس ساعات، ثم تؤجل الجلسة، متوجهة بسؤال «بسيط» إلى وزير العدل: أين العدل؟ علماً بأن الجهة الخاطفة معروفة.[